

محاولة لفهم ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري

أ.جيملي بوبكر

جامعة فرحات عباس - سطيف

<u>RESUME</u>	<u>ملخص:</u>
Le chercheur essaye dans cette feuille de mener une approche qui contribue à la compréhension du phénomène de la corruption en Algérie, on se basant sur deux dimensions principales: la dimension étatique et la dimension sociale, la première se concentre sur la progression des thèses de reforme de l'état et de mode de gouvernance depuis l'indépendance, essor par la recherche de la légitimité jusqu'à le rêve d'une bonne gouvernance, passant par les revendications d'état de droit et la démocratisation, la deuxième dimension évoque la part du responsabilité qui doit subir la société, à cause de la dominance des quelque valeurs néfaste qui encourage le déploiement du phénomène.	يحاول الباحث في هذه الورقة تقديم مقاربة من أجل فهم طبيعة ظاهرة الفساد السياسي في المجتمع الجزائري، وهذا من خلال بعدين أساسيين هما: البعد المؤسسي والبعد المجتمعي، يركز البعد الأول على المسار التاريخي لتطور بؤر الاهتمام المتعلقة بإصلاح الدولة ونمط الحكم منذ الاستقلال، انطلاقاً من البحث عن الشرعية ووصولاً إلى الحلم بالحكم الرشيد، مروراً بالمناداة بدولة القانون والديمقراطية. ويشير البعد المجتمعي إلى حصة المجتمع من المسؤولية، نتيجة تغلب بعض القيم السلبية المساعدة على انتشار الظاهرة.

تمهيد:

مسألة انتشار الفساد وتشعبه في هرم الدولة ووسط المجتمع لم يعد أمراً مختلفاً فيه، بحيث لا أحد يمكنه أن ينكر الانتشار الكبير للظاهرة في الجزائر شأنها شأن جميع دول العالم الثالث، ولا يضطر أي منا للبرهنة على شيوعها فضلاً عن

وجودها بالأرقام والملفات السوداء أو ما سوى ذلك، وأن إنكار تفاقمها هو من قبيل تغطية الشمس بالغربال.

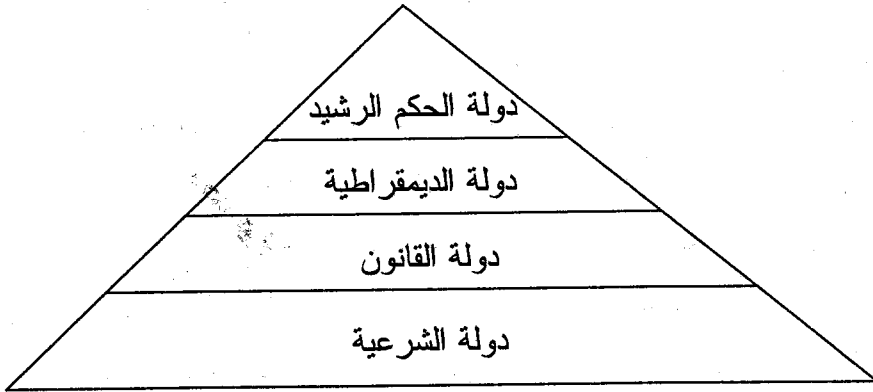
وتشبه ظاهرة الفساد في جسم الدولة - إلى حد بعيد - ظاهرة توزيع المياه عبر القنوات، فإذا كانت القنوات مهترئة ومتقوية، كما هو الحال عندنا، فإن كميات كبيرة منها ستضيع قبل أن تصل هدفها، لذلك فإن مصير البرامج والسياسات والأموال يتوقف على الحالة الصحية للقنوات الرسمية للدولة، وظاهرة الفساد ليست حالة مرضية بسيطة، يمكن علاجها بسهولة عن طريق اتباع وصفات جاهزة، وإنما القضية أعقد من ذلك بكثير، ولو كان الأمر كذلك لما بقيت ظاهرة الفساد قضية مركزية تؤرق الحكومات النامية، بل وتتحكم في عملية التنمية ككل.

لذلك فإن محاولة فهم الظاهرة في الجزائر لا يمكن أن يتحقق من خلال عمل علمي واحد، وإنما يتطلب تجميع العديد من الرؤى المتعددة المشارب والاختصاصات، من هذا المنطلق تحاول هذه المساهمة فهم ظاهرة الفساد من خلال بعدين أساسيين: البعد المؤسسي، والبعد المجتمعي.

أولا/ البعد المؤسسي: من البحث عن الشرعية إلى الحكم الرشيد:

التتبع الزمني لتطور خطاب القوى المنادية بإصلاح الدولة، أو العاملة من أجل ذلك، سيلاحظ أن فلسفة ومسااعي إصلاح الدولة يمكن أن يندرج تحت أربعة عناوين رئيسية أو مقولات: دولة الشرعية، دولة القانون، دولة (الديمقراطية)، دولة (الحكم الرشيد). وفي كل حقبة زمنية يشكل أحدها بؤرة الاهتمام ومحور النقاش والنضال على السواء، الملفت للانتباه أن الانتقال من حقبة إلى حقبة أخرى هو عبارة عن حلول مقولة محل المقولة التي سبقتها، دون أن يتم الاستفادة من محتواها ومعانيها، وكلما جاءت فكرة أو مقولة نسخت ما قبلها.

الانبهار والإعجاب بالمصطلحات الجديدة كان واضحا من خلال حضورها في الخطابات الرسمية وغير الرسمية، وفي الكتابات العلمية والصحفية وغيرها... ويبدو أنّ التعامل معها كان وفق النمط الاستهلاكي الذي يعتبرها موضة سرعان ما يزول بريقها ب بروز كلمة موضة أخرى، طريقة التعامل مع هكذا مقولات أفرغتها من محتواها المؤثر في تطوير أساليب الحكم وطرق التسيير بصفة عامة. نعتقد أنّ هذه المقولات هي حاجات يسعى لتحقيقها كل من الدولة والمجتمع، ولا يتم الانتقال إلى الحاجة التالية إلاّ بعد إشباع التي قبلها، ويمكن الاستفادة هنا من نظرية ماسلوتلدرج الحاجات لفهم هذه القضية.



1- شرعية الشرعية:

قضية الشرعية هي قضية جوهرية بالنسبة لأي دولة، وقد احتلت مكانة متميزة في التراث السوسيولوجي والسياسي، ويعد ماكس فيبر من أهم المساهمين في تسليط الضوء على هذا الموضوع، حيث يرى بأن الشرعية صفة تنسب إلى نظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، ويشير إلى ثلاثة أنواع من الشرعية: التقليدية، الكاريزمية، والشرعية العقلانية، بالنسبة للنوع الأول

والثاني فإن الولاء يكون عادة لشخص، أما النوع الثالث فإن الولاء يكون للمؤسسات والتنظيمات البيروقراطية.

ويعرف مصطلح الشرعية من طرف العديد من المختصين بأنه يشير إلى حالة الرضا والقبول التي قد يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة، غير أن القبول والرضا بالنظام والسلطة يبقى مجرد نتيجة من نتائج الشرعية أو الاعتراف بالشرعية وليست الشرعية ذاتها هي ما يؤدي إلى هذا الاعتراف. فإن لم يكن هناك أمر موضوعي لا ذاتي يميز السلطة أو تقوم عليه هو الذي يثير موقفا إيجابيا لدى المواطنين تجاه السلطة والنظام، فتقرير الشرعية للسلطة والنظام من قبل الشعب يعنى الإقرار بموافقة هذه السلطة في شكلها وصورتها ونمط تداولها وطريقة محاربتها لما ينتظر منها أن تكون، فهو إقرار بحق والحق يفترض التطابق بين الشكل والمضمون. ونشير هنا إلى أن الشرعية ومسألة الحكم الرشيد قضيتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، لأن طريقة الوصول إلى السلطة، أيا كانت هذه السلطة، ومبررات البقاء فيها لهما تأثير واضح على نمط التسيير والحكم، وهو ما يمكن أن نسميه عقدة الشرعية، حيث نلاحظ ذلك من خلال ممارسات الأنظمة التي تستحوذ على السلطة عن طريق الانقلاب، فهي عادة ما تتسم بالدكتاتورية وتضييق هوامش الحرية، وفرض قراراتها وسياساتها بالإكراه والعنف، وما يسري على الدولة بصفتها تنظيم كبير، ينسحب على الوحدات الصغرى من تنظيمات اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها... وإذا رجعنا إلى حالة الجزائر نجد بأن الشرعية التاريخية التي استند إليها نظام الحكم بعد الاستقلال، كانت كفيلة إلى حد بعيد في تحقيق حالة من الإجماع النسبي، تم توظيفه لصالح خيارات سياسية كبرى منذ البداية، حيث تبنت من خلاله الدولة النهج الاشتراكي، فالدولة المهيمنة *L'état providence* بزعامة الراحل هواري بومدين كانت ترى بأن تعدد الوصايا على المجتمع يشنت طاقاته،

ويضعف إرادته التنموية ولا خيار له عن الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته له الدولة ، وكل من يعارض ذلك فهو من أعداء الثورة، ولم يفلح خروج بعض زعماء الثورة عن هذا الإجماع في النيل من هذه الشرعية، وما زالت السلطة تعتمد عليها خصوصا في الأوقات الحرجة وهذا بسبب الصورة المشرفة الراسخة في المخيال الجزائري عن ثورة التحرير.

وإذا كانت مواقف الزعماء التاريخيين (آيت أحمد، محمد بوضياف وغيرهم...) غداة الاستقلال لم تؤثر كثيرا في استمرار التوظيف للشرعية التاريخية، وترتب عنها الإبعاد لكافة أعضاء هذا الفريق، فقد أعيد طرح موضوع الشرعية بعد ما سمي بالتصحيح الثوري الذي قاده الرئيس هوراي بومدين، لكن سرعان ما تمّ التحكم في الأمر، إضافة إلى ذلك برزت أصوات أخرى معارضة لبعض الاختيارات السياسية للدولة آنذاك تم تسوية بعض منها وديا مثلما جرى مع الباكس (الحزب الشيوعي الجزائري) وتم إسكات أخرى عن طريق السجن ووسائل الإكراه مثل ما حدث مع الإسلاميين، لكن هذه الأصوات استطاعت أن تحدث شرخا ولو بسيطا بين الشرعية التاريخية والاختيارات التنموية والسياسية المتبناة، وهو ما يرفضه النظام السياسي آنذاك الذي جعل هذه الاختيارات تتماها مع الشرعية التاريخية وأن الخروج عنها لا يمس بالحاضر فقط ولكنه يمس أيضا بالماضي وقد طرحت مسألة الشرعية فيما بعد، في دوائر ضيقة بعيدا عن عيون النظام خاصة في مناسبات الإعلان عن نتائج انتخابات الرئاسة 99.99 % . وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الشرعية التاريخية استغلها البعض لتغطية العديد من عمليات الفساد كالتنازل عن الأراضي والممتلكات العامة بالدينار الرمزي والتسابق إلى المناصب من غير المؤهلات... الخ.

2- دولة القانون وقانون الدولة:

دولة القانون تتناقض تماما مع الدولة التقليدية، فالدولة التقليدية التي هي دولة مشخصنة أي مختزلة في الأمير أو السلطان أو القائد، والسلطة فيها متركزة كليا وبشكل مطلق في شخص واحد، صلاحياته مطلقة، هو بمثابة الواهب للخيرات أو الحارم منها، مثلما هو السيد المطلق واهب الحياة والموت فإن دولة القانون أي الدولة العصرية الديمقراطية هي دولة يتم فيها توزيع السلطة واقتسامها لا على أفراد بل على المؤسسات: مؤسسات تشريعية، مؤسسات تنفيذية، مؤسسات قضائية. أما دولة القانون فهي دولة المؤسسات، تنقسم هذه المؤسسات (تشريعية، تنفيذية، قضائية) السلطة فيما بينها وتقوم بمراقبة بعضها البعض، فالمعيار والمرجع والحكم في دولة القانون هو القانون سواء تعلق الأمر بالقانون الأساسي الذي هو الدستور أو بالقوانين القطاعية أو الفرعية. وتقوم الدولة الحديثة على أساس التعاقد أي اعتماد العلاقات القانونية بدل العلاقات العاطفية والقرابية (العائلية) والعرقية غيرها وفي الجانب الاقتصادي فإنّ الذي يهم دولة القانون هو التطبيق الفعلي لمبدأ "لا أحد فوق القانون"، أي إلغاء الامتيازات الاقتصادية والضريبية لصالح فئات معينة دون غيرها.

من بين أهم الركائز التي يستند إليها تجسيد مفهوم دولة القانون في أرض الواقع وجود قانون للدولة، ويبدأ ذلك بأتم القوانين المتمثلة في القانون الأساسي للدولة أو الدستور الذي ينبثق منه القوانين يفترض أن لا يتم استيرادها أو محاولة توظيفها لأغراض ظرفية مؤقتة ولكن يجرى إنتاجها بطريقة تحقق انسجامها الداخلي من جهة وانسجامها مع خصوصية المجتمع الجزائري وقيمه ومعتقداته من جهة أخرى، إضافة إلى مراعاتها لحاجيات فعلية للمجتمع. وبذلك يمكن تجاوز حالة ضعف القانون في حد ذاته أو تناقضه مع قوانين أخرى والتي بدورها تكون مدعاة لعدم احترامه والعمل به، ونشير هنا إلى أن بداية الفساد تكون بالدوس على القانون. والركيزة الأخرى التي تستند إليها دولة القانون هو وجود قضاء مستقل، قادر على

إثبات نزاهته، يتمتع بالمناعة الكافية التي تحول دون تمكّن الرشوة والمحسوبية منه، بعيد عن الاستغلال والتوظيف لصالح أصحاب المصالح على حساب العدالة.

3- التحول نحو الديمقراطية والتحول عن الديمقراطية:

التطور الطبيعي للتحولات المتصاعدة التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات منذ الثمانينات، كان يمكن أن تصل في مرحلة من مراحلها إلى إصلاحات سياسية عميقة، تبدأ بالتخلي النهائي عن النظام الاشتراكي بطريقة سلمية "أوتمايكية" وتمنح الوقت الكافي للمجتمع لاستيعاب الثقافة الديمقراطية والتكيف مع المعطيات الجديدة التي تفرزها، غير أن هناك رغبة معينة أرادت التعجيل بهذا التحول، بل وإحداث قفزة كبيرة نحو الديمقراطية، حتى وإن تجاوزت موطئ قدم الدول التي أنجبت هذه الديمقراطية، وأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تملل وتحرك عنيف للمجتمع، يخلق مبررا كافيا ومقتعا لإحداث هذه القفزة، فكان 05 أكتوبر على موعد مع هذه الفكرة.

ففي ليلة 04 أكتوبر 1988 انطلقت بباب الواد - وهو أحد أعرق الأحياء الشعبية بالعاصمة - لتتواصل في الأيام الموالية بباقي الشوارع والأحياء ثم تمتد إلى عدد من الولايات، أحداث شغب انخرط فيها عنصر الشباب والمراهقين بعدد كبير، تميزت بأعمال العنف وتحطيم المرافق والمؤسسات العمومية، وإتلاف الآلات، وحرق وسائل النقل، ونهب الأسواق التابعة للقطاع العام، وكذا بعض الأملاك الخاصة التابعة لشخصيات معروفة في الدولة... إلخ وقد خلفت هذه الأحداث خسائر بشرية قدرها وزير الداخلية آنذاك ب 159 ضحية، إضافة إلى خسائر مادية معتبرة.

ويجب أن نسجل أنه للمرة الأولى تخرج فيها المؤسسة العسكرية إلى شوارع العاصمة - طبعا منذ التصحيح الثوري سنة 1965- وهذا بعد إعلان حالة الطوارئ عشية السادس من أكتوبر، والتي تم رفعها يوم 11 أكتوبر سنة 1988.

وقد تركت هذه الأحداث العديد من علامات الاستفهام التي ما زالت مرسومة إلى حد الآن، فهل هي اضطرابات عفوية قام بها المجتمع كرد فعل لتدهور أوضاعه خاصة من الناحية الاجتماعية؟ أم من وراء هذا الهيجان قوى خفية قامت باستغلال الشاب لتحقيق أغراضها؟ ومن تكون هذه القوى؟ وفيما تتمثل أغراضها؟ هل تنتمي إلى صف المجتمع أم إلى صف النظام؟ هل هي من الأطراف الداخلية أم من الأطراف الخارجية أو كليهما؟ أسئلة وطلاسم عديدة ما زالت تبحث عن أجوبة وتفسير.

وإذا كانت بعض الأحداث الجزئية، التي عرفت الجزائر في سنوات الثمانينيات انتهت مثلاً بدأت فإن أحداث أكتوبر أفضت إلى الشروع في إصلاحات سياسة عميقة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد من خلال خطابه المتلفز يوم 10 أكتوبر وتجسدت بداية بدسترة جديدة (أي إصدار دستور جديد) تترجم هذا التحول نحو النظام الديمقراطي موازاة مع تدشين نهاية الحزب الواحد والتبشير بدولة الحريات والحقوق من خلال فصل حزب التحرير الوطني عن الدولة، وترخيص التعددية السياسية والجمعية وفسح المجال أمام حرية التعبير ورفع هيمنة الدولة على الاقتصاد ودخول اقتصاد السوق وإتاحة حرية أكثر للقطاع الخاص... ومهما كان تقييم هذه المرحلة فإنها ساهمت في إيجاد بيئة ملائمة جداً لانتعاش مهم للحركة الجمعوية في مرحلتها الجينية.

وقد توالى الأحداث فيما بعد حيث تجري انتخابات برلمانية يقوم الفيس بدورها الأول ليتم توقيف المسار الانتخابي ومن ثم دخول الجزائر في دائرة العنف والإرهاب خلال عشرية دموية كانت مبرراً كافياً لمراجعة العديد من القضايا التي أقرها التحول نحو الديمقراطية وقد اعتبر ذلك من قبل البعض تراجعاً عن الديمقراطية ذاتها، بينما اعتبر ذلك من طرف آخرين مساهمة في عقلنة الديمقراطية وإنهاء مرحلة الفوضى، ونشير هنا إلى أنّ هذه المرحلة شهدت تقاعداً للفساد بنوعيه الصغير والكبير وساعد في ذلك خلق الحريات وغياب الشفافية وهما عاملان مهمان يسهمان في فرملة الفساد والحد منه، مع التأكيد على أنّ الديمقراطية وحدها لا تقضي على الفساد بل إنها كآلية

للحكم توفر منظومة سياسية متكاملة قادرة على إطباق الخناق عليه وحصره في أضيق نطاق من خلال الأحزاب والجمعيات والبرلمان والصحافة وغيرها.

4- دولة الحكم الرشيد:

نتساءل في البداية إن كان هذا المسار الذي يعنى بمسائل الشرعنة والقوننة والديمقراطية، يمكن اعتباره تطورا يقود إلى تحقيق الحكم الرشيد، وسيكون الجواب من دون شك بالنفي، لأنها لم تكن سوى كلمات فقط، بحيث أفرغت من محتواها ولم يكن لها أثر في الواقع، ولم تؤدّ إلى ما أدّى إليه المسار ذاته في الغرب. ولكن هل تغير الضغوط الدولية لإعادة الروح لهذه القضايا؟

الضغوط الدولية على الدول النامية لم تحدث التأثير المرغوب، ذلك أنها لم تؤكد على مبدأ الشرعية بصفة أساسية، وهذا ناجم ربما من التوجه العالمي لمحاربة الإرهاب، في المقابل تنامي ما يسمى "الإسلام السياسي" وتوجيه الجهود نحو المساهمة في تحجيمه والحيولة دون وصوله إلى الحكم خاصة في البلدان العربية. ونتساءل مرة أخرى هل أن دور الجزائر في قيادة مبادرة النيباد، سيكون له تأثير على واقعها الداخلي، إذا اعتبرنا أنها لا يمكن أن تدعو لمبادئ لا تعمل بها؟.

ثانيا / البعد المجتمعي: الفساد كظاهرة أخلاقية

• سوف نتحول من خلال الجزء إلى زاوية أخرى لفهم الفساد في مجتمعنا وتتعلق بنظام الأفكار والقيم التي تزود تفكير المجتمعات وتؤطر سلوك الأفراد، ونشير هنا إلى بعض الجوانب منها:

1- القابلية للفساد:

نعتقد في البداية أن الانتشار الواسع للفساد كان من أهم أسبابه ما يمكن أن نسميه "القابلية للفساد" لدى المجتمع في حد ذاته وهي تشير إلى معنيين رئيسيين:

- التطبيع مع الفساد والمفسدين أي اعتبار ذلك أمرا عاديا تجسيدا للمقولة المشهورة "الذي يخدم العسل لازم يلحس منه"
- تعبير أيضا عن فقدان أو نقص المناعة الكافية للجسم الاجتماعي بصفة عامة وعدم قدرته على مجابهة هذه الظاهرة الرضية
- وقد بلغت هذه القابلية إلى حدّ توظيف الدين ليس لمحاربة الفساد بل لتشجيعه حيث تمّ تكيف الفتاوى الشرعية لصالح تحليل المحرمات في بعض الأحيان كالرشوة وغيرها لصالح المضطرّ، وحتى إن افترضنا مبدأ الاضطرار في مثل هذه الحالات فهل يمكن أن نقبل بأن يصبح الاستثناء هو القاعدة العامة؟.

2- بماذا يفكر المسؤول ليلة تعيينه؟

يفترض بأن المسؤول الذي يستلم قرار تعيينه سوف ينصب على التخطيط لإنجاح المهمة التي كلّف بها بالبحث عن كيفية استغلال الفرص المتاحة والإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة من أجل تحقيق أهداف التنظيم والمؤسسة وتحقيق النجاحات للتنظيم ككل، وهل هذا ما يفكر فيه المسؤول عندنا؟ أم أنه يفكر في الطريقة الفعالة التي يمكن تشريعها من أجل تحقيق مآرب شخصية تتنافس مع مصالح التنظيم وأفراده، وفي المقابل ما هي نظرة أقارب المسؤول الذي مرّ على المسؤولية وكان بإمكانه استغلالها لأغراض شخصية ولم يفعل ذلك؟ ألا يمكن أن يوصف على أقلّ تعديل بأنه أبله ولا يفهم في الحيا؟.

إن هذه المؤشرات تبين نوعية القيم السلبية التي انتشرت في المجتمع وساهمت في خلق بيئة اجتماعية مشجعة على الفساد تنمو فيها كافة أنواع الميكروبات.

3- انتقال الرعب إلى الطرف الآخر:

إن المقولة "انتقال الرعب إلى الطرف الآخر هي قاعدة مهمة لو استخدمت في مجال مقاومة الفساد ذلك أن المفسدين يعتقدون مخططاتهم وأعمالهم بكل راحة بينما ما زالت ثقافة الخوف تعشش في عقول من بإمكانهم مقاومة الفساد، حيث أنه لحدّ الساعة ما زال

الرعب يمتلك الذين يملكون ملفات أو معلومات عن الفساد والمفسدين لأي سبب من الأسباب ولا ندري بالضبط ما هي شبكة الحماية التي تعزز الشعور بالأمان لدى الطرف المفسد.

الهوامش:

- حميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2003 ص 30.

- ونشير إلى عدم امتدادها إلى كل من ولايات: قسنطينة، سطيف، وتيزي وزو.

- رابح كعباش. سوسيولوجيا الدولة - مخبر علم الإتصال - جامعة منتوري قسنطينة - 2006.

-Arun, Kapil, «Evolution du régime autoritaire en Algérie»
annuaire de l'Afrique du Nord, vol: 14,1990.